العدالة

صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

رئيس التحرير
طارق إبراهيم الكيلاني

aladala @aladel.gov.ly

28 رجب 1436هـ الموافق 17 مايو 2015م

العدد (114)

وزارة العدل تنظم جلسة حوارية :

تحت عنوان : (الأعمال المنجزة والتحديات الراهنة)

تحت رعاية وزارة العدل نظمت جلسة حوارية بعنوان : (الأعمال المنجزة والتحديات الراهنة) بفندق الودان بطرابلس صباح يوم الاثنين 11 مايو الجاري حضر فعالياتها عدد من القنوات التلفزيونية ووكالات الأنباء والصحفيين والمهتمين بشؤون حقوق الإنسان

تم خلال هذه الحوارية عرض الأعمال المنجزة والتحديات الراهنة من قبل وزير العدل والإدارات والفروع التابعة للهيئات القضائية فتح بعدها باب التساؤلات والاستفسارات من قبل الحضور خصوصاً الإعلاميين حول بعض القضايا ذات العلاقة بين وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني والدولي المتمثلة في ورود بعض التقارير الدولية والمحلية تشير إلى حدوث بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان داخل المؤسسات الإصلاح وذلك للرد عليها، وكذلك أوجه التعاون بين وزارة العدل و وزارة الخارجية فيما يتعلق بقضية احتجاز رجال الأعمال الليبيين الذين تم توقيفهم في دولة الإمارات ودور جهاز الشرطة القضائية في تأمين السجون وتطبيق معايير حقوق الإنسان ومتابعة أخر مستجدات قضية مقتل أكثر من خمسة عشر شرطياً ومعرفة الجناة.

وقد ضمت الحوارية كلاً من وزير العدل بحكومة الإنقاذ الوطني ووكلاء الوزارة لشؤون المصالحة الوطنية والعدالة وحقوق الإنسان، ورئيس الفريق القانوني بوزارة العدل، ومدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي، ورئيس مصلحة التسجيل العقاري، ورئيس إدارة المحاماة العامة،و مدير جهاز الشرطة القضائية ومديري إدارة القضايا والشؤون الإدارية والمالية بوزارة العدل، ومركز البحوث والخبرة القضائية والإدارة القانونية ومركز التوثيق والمعلومات الذين تفضلوا مشكورين بالإجابة عن أسئلة الحضور التي تم من خلالها إيضاح بعض الإشكاليات التي تمر بها الوزارة وما تم انجازه خلال فترة الثمانية الأشهر الماضية.

هذا وقد أدلى وزير العدل بتصريح للصحيفة أكد فيه:-

إن الهدف من الحوارية ليس عرض أعمال الوزارة أو تعداد انجازاتها ولكن لخلق جسر تواصل بيننا وبين المهتمين في مجال حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وبين موظفي الوزارة وأعضاء الهيئات القضائية لنذيب كل الفروقات والاختلافات وأن يكون خطابنا خطاباً جدياً وتفاؤلياً وواقعياً .

كما أشاد بالأسئلة التي طرحت مؤكداً بأنها جدية ومحكمة ودقيقة تتم على مدى اطلاعهم بمجال حقوق الإنسان وعمل الوزارة، فالوزارة حريصة على أن تكون هناك شفافية مطلقة مع الجميع خصوصاً الجانب الحقوقي والقانوني .

وزير العدل يجتمع بوكلاء ومديرى الإدارات والمكاتب بالوزارة

برئاسة السيد مصطفى القليب وزير العدل وبحضور السادة الوكلاء والسادة مديري الإدارات والمكاتب عُقد مساء يوم الاثنين الموافق 27 أبريل الماضي الاجتماع الدوري الخامس لوزارة العدل.

تناول خلاله ما تم انجازه بمحضر الاجتماع السابق، ومناقشة موضوع إمكانية عمل منظومة البصمة لضبط الحضور، وكذلك المشكلات التي تواجه مكتب المتابعة في تتبع المراسلات.

وزارة العدل تُصدر بياناً بشأن ما ورد في التقرير العام لديوان المحاسبة لسنة 2014 م

تُعلن وزارة العدل بحكومة الإنقاذ الوطني الآتي :

أولا:- إن السادة أعضاء الهيئات القضائية والموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم عن طريق ديوان الوزارة وفروعها على النحو الآتي:

1 – ديوان الوزارة + سبها + الجبل الأخضر العدد 6352 عضواً وموظفاً.
2 – فرع طرابلس – العدد 1484 – عضواً وموظفاً.
3 – فرع الزاوية – العدد 1804 أعضاء وموظفين.
4 – فرع مصراته – العدد 715 – عضواً وموظفاً.
5 – فرع بنغازي– العدد 2940 – عضواً وموظفاً.
6 – فرع الخمس–العدد 1170 عضواً وموظفاً.
– الخطأ في الرقم الوطني العدد الكلي 1675 عضواً وموظفاً.
– التكرار (الازدواجية)– العدد الكلي 343 عضواً وموظفاً.
المجموع = (16486) عضواً وموظفاً.

ثانياً: بالنسبة للرقم الوطني غير الصحيح (خطأ في الاسم – الرقم الوطني غير صحيح).

وحسب ما ورد إلينا من وزارة المالية في شهر مارس لسنة 2015م 1675– أي بنسبة 10 ٪ من الإجمالي الكلي .

ثالثاً : الازدواجية في العمل وفق الوارد إلينا من وزارة المالية في شهر مارس 2015م عدد 343 موظفاً أي بنسبة 2 ٪ من الإجمالي الكلي .

رابعاً : بالنسبة للجهات التابعة للوزارة والتي لها ذمة مالية مستقلة وهي :

1 – جهاز الشرطة القضائية.
2 – إدارة القضايا.
3 – مصلحة التسجيل العقاري .
4 – مركز البحوث والخبرة القضائية.
5 – مركز التوثيق والمعلومات.

فإن الوزارة سوف تنشر تقريراً بخصوص الموظفين التابعين لهذه الجهات فور وصول هذه المعلومات من هذه الجهات في القريب العاجل.

والله ولي التوفيق

وزارة العدل

السلطة التنفيذية وآلية إصدار القرارات

من المعروف أن الأداة التشريعية التي تمتلكها السلطة التشريعية هي إصدار القوانين، و الأداة التشريعية التي تمتلكها السلطة التنفيذية هي إصدار القرارات، وباعتبار أن السلطة التنفيذية متمثلة في الحكومة (رئيساً، و وزراء) الذين يشكلون جميعاً مجلس الوزراء، الذي يعقد اجتماعات دورية منتظمة، وله أن ينعقد كلما دعتْ الحاجة بناءً على طلب الرئيس، أو أحد الوزراء وينظر في الأمور العامة المتعلقة بأداء الحكومة مجتمعة، والإجراءات المزمع القيام بها والمتحتم القيام بها لدواعي الضرورة، ولما تتطلبه المصلحة العامة العليا للدولة..

لكل وزير صلاحيات إصدار قرارات تنفيذية أو تنظيمية داخل وزارته، وله إنّ رأى أن القرار الذي يزمع إصداره يفوق صلاحياته، أو يتجاوز نطاق وزارته أو يتداخل بأي شكل مع وزارة أخرى بحكم القانون مثل وزارة المالية، أو هيئة أخرى ذات علاقة مثل ديوان المحاسبة، أو غيره أن يعد مشروع القرار ويعرضه في أول اجتماع لمجلس الوزراء، لكي يضمن وضع كل الوزراء ورئيس الوزراء في الصورة، ولكي يصدر القرار ممن يملك صلاحيات أكبر وسلطة اشمل من وزارته، وهنا لا تنقطع صلة الوزير بالقرار الصادر بالخصوص إذ يُشار في الديباجة وفي آخر نقطة لما عرضه السيد صاحب مشروع القرار هذا يضمن التنفيذ ويسرع به.

وفي كل الأحوال يجوز رفع دعوى إلغاء ضد القرار في مدة ستين يوماً من صدوره ونشره؛ فإذا انقضتْ هذه المدة يصبح محضاً واجب النفاذ .. كما يجوز للوزير أو لرئيس مجلس الوزراء سحب القرار خلال تلك الفترة

وبما أنّ القرار الإداري – بين أمرين – إما أن يمس بحقوق البعض ويرتب التزامات عليهم، أو أنه يعطي حقوقاً لآخرين فإنّ رتب حقوقاً جاز لمن كان القرار لصالحه أنّ يرفع دعوى استحقاق أمام القضاء الإداري مستنداً على القرار ذاته فيطلب حقوقه.

في هذه اللمحة البسيطة حول القرارات الإدارية نأمل أن نكون قد وفقنا في العرض، وأجزلنا في الإفادة.

هيئة التحرير

حاوره : أبوبكر المرابطي

تعد محكمة استئناف طرابلس إحدى محاكم الاستئناف العاملة في ليبيا بالإضافة إلى سبع محاكم استئناف وهي : (طرابلس، بنغازي، سبها، مصراته، الزاوية، الخمس، البيضاء)، بالإضافة إلى محكمة استئناف غريان التي ستشرع أبوابها في الأيام القليلة القادمة.

محكمة استئناف طرابلس تعد أكبر هذه المحاكم حيث يبلغ عدد المستشارين بها ما يزيد عن (100) مستشار مقابل حجم الوارد إليها بالإضافة للدوائر التابعة لمحكمة استئناف سبها.

صحيفة (العدالة) قامتْ بزيارة أروقة المحكمة والتقتْ المستشار رمضان النفاتي العماري رئيس محكمة استئناف طرابلس الذي حملنا له عدداً من الأسئلة والاستفسارات قصد إماطة اللثام عنها والوقوف على حجم المهام التي تقوم بها وطبيعة عملها فاستقبلنا بصدر رحب، وجاء هذا اللقاء كالآتي:

رئيس محكمة استئناف طرابلس :

رغم الظروف التي تمر بها البلاد المحكمة لم تُوصد أبوابها

تصوير :
عصام الحبيشي

❖ نود معرفة لمحة ولو موجزة عن تأسيس وانشاء محكمة استئناف طرابلس؟

محكمة استئناف طرابلس تأسست عام 1952م، حيث ورد بقانون نظام القضاء في ليبيا المحاكم الآتية :

المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، والمحاكم الابتدائية، وكذلك الجزئية.

وتعد محكمة الاستئناف محكمة موضوع شأنها في ذلك هو الفصل في دعاوى الاستئناف عن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية من دوائر مدنية وشرعية كلية والجنائية المحالة من غرفة الاتهام.

❖ القارئ الكريم يود معرفة معنى محكمة استئناف.

هي إحدى المحاكم الاستئناف الموجودة بليبيا، وتعد من آكبر محاكم الاستئناف حيث بها عدد كبير من المستشارين، والدائرة تتكون من ثلاثة مستشارين رئيس دائرة واثنين من المستشارين وتختص بالنظر في القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية، هذا فيما يتعلق بالدوائر المدنية ناهيك عن القضايا الجنائية المحالة إليها من غرفة الاتهام حيث توجد غرفة اتهام بكل محكمة ابتدائية.

❖ كيف يتم انجاز عمل القضايا والفصل فيها في ظل انتشار السلاح؟

في كثرة انتشار السلاح وهشاشة الأمن وعدم توافره كل هذه المعطيات تزيد من اتساع رقعة الجريمة في أنحاء البلاد كافة، فقضايا القتل تشكل العدد الأكبر خاصة في القتل العمد، وكذلك الاختطاف بكل أشكاله سواء اختطاف الأشخاص، أو سياراتهم ، أو متاعهم، وكذلك السرقة بالإكراه تحت تهديد السلاح، فكل هذه الجرائم أصبحتْ عبء كبيراً الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن والاختلال في الوضع الأمني الأمر الذي جعل المستشارين يهابون ويترددون من الفصل في القضايا الجنائية خاصة قضايا الإعدام، فالمستشار في ظل عدم توفر الأمن يصبح دائماً يملأه هاجس الخوف بصورة يومية، إضافة إلى أسباب أخرى وهي أن أعضاء الشرطة القضائية الضبطية أصبحوا غير منضبطين ومتهاونين في أداء واجبهم المكلفين به، فكل هذه المعطيات تعطي مؤشراً سليباً على الهيئة القضائية، فالمستشار يخاف على نفسه وأسرته عند حكمه بالعقوبة المناسبة في القضايا المحالة إليه من أولياء المتهم، أو أولياء المجني عليه..

أما القضايا الجنائية الأخرى مثل :

تعاطي الخمر وشربه وحيازته وتصّنيعه، وتعطي المخدرات، وكذلك القتل الخطأ، فمثل هذه القضايا تسير بشكل عادي ويتم الفصل فيها بشكل جيد، وكذلك عندما يتنازل أولياء الدم في قضايا القتل العمد تصبح (الدّية) هي العقوبة المناسبة.

❖ هل عدد المستشارين بالمحكمة كافٍ مقارنة بحجم العمل؟

بالنسبة للمستشارين فعددهم قليل مقابل حجم العمل فلدينا نقص شديد نظراً لظروفهم الصحية بالمقام الأول، حيث لدينا العديد منهم يعانون من مرض السكر الذي يؤثر بشكل مباشر على العينين، ويعانون كذلك من أمراض القلب وتصلب الشرايين وغيرها من الأمراض الأخرى فتكون بالتالي سبباً لتلقيهم العلاج داخل المصحات، وفي منازلهم، وهذا يؤثر في حضورهم الجلسات بالإضافة كذلك لعدم توفر الأمن الأمر الذي يجعل المستشارين في القضاء الجنائي دائماً يلاحقهم الخوف من الفصل في الدعاوى المحالة إليهم.

❖ كم يبلغ عدد الدوائر بالمحكمة؟

يوجد لدينا بالمحكمة عدد (33) دائرة موزعة كالآتي :

- القضاء الجنائي (15) دائرة.
- القضاء المدني (10) دوائر، ونحن بصدّد إنشاء دائرة أخرى.
- القضاء التجاري (2).
- القضاء الإداري (3) دوائر.
- القضاء العمالي (2).
- القضاء الشرعي (1) دائرة واحدة.

❖ هل الحكم الصادر من محكمة. الاستئناف يعتبر نهائياً أو يجوز الطعن فيه؟

يعتبر الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في القضايا المدنية والجنائية نهائياً إلا أنه ليس باتاً استنفذ كل طرق الطعن بمعنى يحق لكل ذي مصلحة الطعن على الحكم الصادر من الحكم بطرق الطعن عليه أمام المحكمة العليا إلا الأحكام الصادرة في الطعون العقارية طبقاً للقانون رقم 12 / 1988 بشأن التسجيل العقاري فإنّ الأحكام الصادرة من هذه الدوائر تكون باتة.

❖ ما عدد المحاكم الابتدائية التي تتبع محكمة استئناف طرابلس من حيث الاختصاص المكاني؟

تعد جميع المحاكم الابتدائية الواقعة داخل مدينة طرابلس وضواحيها تابعة لمحكمة استئناف طرابلس وتستأنف أحكامها الابتدائية أمامها وهي أربع محاكم: محكمة جنوب طرابلس، وشمال طرابلس، وشرق طرابلس، ومحكمة السواني الابتدائية.

❖ لاحظنا التأجيلات المتكرّرة لقضايا أزلام النظام السابق فما رأيكَ القانوني في ذلك؟

كما نعلم بأن هناك قضية فيها عدد المتهمين حوالي سبعة وثلاثين متهماً، فبالتالي ستكون القضية متشعبة ومتداخلة في الموضوعات التي تحتويها وقرار الاتهام والمستندات ومذكرات الدفاع التي قدمت وستقدم، وكذلك كثرة المحامين وإطلاعهم على المستندات والأوراق المودعة والمرفقة بملف الدعوى تحقيقاً للعدالة وهيئة المحكمة لا يقيدها زمن معين للوصول إلى إصدار حكمها فلابد من مراعاة طلبات هيئة الدفاع، وطالما المتهم يقبع تحت قبضة العدالة إذا لا يوجد سبب يدعو لعدم الفصل فيها إلا بعد أن يتبين للمحكمة أو الهيئة وتكون مهيأة للفصل فيها تحقيقاً للعدالة ومبدأ الإنصاف.

❖ ما نسبة إحصائية القضايا التي وردت للمحكمة خلال العامين الماضيين؟.

من خلال إطلاعي على سجل الإحصائية المتعلقة بالدوائر المختصة فإنّ قضايا القتل والخطف والسرقة بالإكراه تكاد تكون هي أكثر القضايا المعروضة وبما أنّ الفصل في مثل هذه القضايا الحساسة فيه خطورة بالنسبة للمستشارين فيكون التصرف فيها بطيئاً نتيجة للوضع الأمني، أما فيما يخص الفصل في الدوائر الأخرى مثل (المدني والشرعي والعمالي والإداري) فتسير القضايا فيها بشكل ممتاز والفصل فيها جيد.

❖ بصفتكَ رئيساً لهذه المحكمة هل تقوم برئاسة إحدى الدوائر أم يقتصر عملكَ على الرئاسة فقط؟

إذا اقتضت الضرورة، وعند اعتذار أحد الزملاء المستشارين لظرف طارئ، فالمحكمة تندب أحد الزملاء لعقد الجلسة مع بقية الهيئة، وإنّ لم تجد أقوم أنا بحضور الجلسة مع أعضاء الهيئة .. وكما نعلم أنّ رئاسة المحكمة لديها وارد كبير من الإجراءات اليومية المتعلقة بعمل المحكمة بالإضافة إلى لجنة الخبراء التي تتكون من رئيس المحكمة وأحد المستشارين بها، ورئيس النيابة، وكذلك حلف اليمين لأعضاء الهيئات القضائية الجدّد، وأيضاً لجنة قيد الخبراء الجدد والعديد من المعاملات والإجراءات التي هي من صميم عمل رئاسة المحكمة

❖ ما مفهوم العطلة القضائية؟

العطلة القضائية تُدار مرة واحدة في السنة ويتمتع بها كافة المستشارين بالمحكمة ومن خلالها تمنح عطلة لمدة خمسين يوماً، ولكن في السنوات الأخيرة قسمت إلى ستين يوماً ما بين المستشارين فيمنح المستشار شهراً واحداً، ويتمتع بإجازاته خلافاً للإجازات الطارئة والمرضية، فهي تستقطع من إجازة الخمسين يوماً، ومنهم من يرغب الاحتفاظ بها ثم يتم تعويضه بمقابل مبلغ مالي نقدي.

ومفهوم العطلة القضائية لدى المواطن لا يعني بأن المحكمة تغلق أبوابها، ولكن تنظر في القضايا التي بها محبوسون، وكذلك القضايا المدنية المستعجلة بمعنى أن المحكمة دائماً في حالة عمل عدا ذلك من قضايا تؤجل إلى ما بعد انتهاء العطلة القضائية.

❖ ما معنى الجمعية العمومية بالمحكمة؟

تعقد الجمعية العمومية كل بداية سنة قضائية جديدة، ويدعو رئيس المحكمة لانعقادها، حيث من خلالها يتم تشكيل وتوزيع العمل القضائي بين المستشارين، ويسند العمل بالدوائر كافة، وقد يتطلب إنشاء دوائر جديدة أو تعديل بعض الدوائر أو إلغاء بعض منها وذلك لأسباب منها نقص في عدد المستشارين أو قلة العمل في بعض الدوائر، وأحياناً تعقد مرة ثانية وذلك بناءً على طلب مسبب يتقدم به ثلاثة مستشارين إلى رئيس المحكمة وهذا كلما دعت الحاجة أو مصلحة العمل إلى انعقادها، فيستجيب رئيس المحكمة للطلب ويعلن انعقادها لفترة تكون كافية بعد أن يتوافر النصاب.

❖ هل هناك أي تقصير من جانب الوزارة تجاه المحكمة؟

كلنا يعلم بأنّ بلادنا الحبيبة تمر حالياً بظروف صعبة ندعو الله أنّ يفرج عنها .. بالنسبة للوزارة لم تقصر في شيء، قدمت كل الاحتياجات حسب إمكاناتها ولكن لدينا بعض الأمور نأمل الاستعجال في تفعيلها، مثل التأمين الطبي، فأغلب المستشارين يعانون من مرض السكري الذي يؤثر مباشرة على العيون، وكذلك أمراض القلب وتصلب الشرايين وبعض الأمراض الأخرى التي يكلف علاجها أموالاً باهظة، وكذلك نأمل النظر في تسوية أوضاع مرتبات المستشارين أسوة بزملائنا أعضاء نيابة النقض، والرقابة الإدارية ومن طبيعة المستشار يكون متعففاً وأغلبهم من متوسطي الحال من حيث الوضع المادي. فنأمل أنّ تُراعى هذه المسائل.

كلمة أخيرة .

نرحب بكم مجدّداً وأتمنى من اللّه أنّ تتمتعوا بالصحة والعافية، وأنّ يوفقكم اللّه في عملكم وأتقدم بالشكر لكل زملائي المستشارين على ما يقدمونه من بذل وعطاء وجهد في المحكمة فهم جنود مجهولون يشتغلون في صمت لأجل إرضاء اللّه، وتطبيق القانون ولإرضاء ضمائرهم. والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

❊ إحصائية سنوية بأعمال محكمة استئناف طرابلس لسنة 2014م

نوع الدعوى	المرحل من السنة السابقة	الوارد خلال السنة	مجموع المعروض	المفصول فيه بأحكام	القضايا المنتهية بغير أحكام	الباقي المحل للعام القادم
مدني	2848	923	3771	782	10	2979
أحوال شخصية	44	25	69	14	30	25
جنائي	3466	1234	5037	1342	236	3172
إداري	426	295	721	271	-	450
المجموع	7784	2477	9598	2549	276	6626

الأستاذ المحامي : المبروك شوية

أسئلة وأجوبة

يبحث المواطن دائماً عن قلب مفتوح لهمومه ،وعن آذان مصغية له وأنتم ضيوفنا من عدد لآخر ،وتوسيعاً لدائرة المعرفة القانونية وانطلاقاً من أن المعرفة أساس للوعي وباعتبار الأهمية التي تعكسها بشؤون القوانين وما تحققه من حصانة وحصافة للمواطنين تخصص هذه الصفحة للإجابة على عديد التساؤلات بشأن القضايا القانونية .

نُخصص هذه الصفحة في هذا العدد للإجابة عن تساؤلات خاصة بمأموري الضبط القضائي سواء أكانوا من رجال الشرطة، أو من الموظفين العامين الذين يمنحون صفة مأمور الضبط بموجب قرار أو قانون، وذلك للأهمية ولتعم الفائدة وتصل لشريحة يُعوَّل عليها في حفظ الأمن وإنفاذ القانون.

السؤال الأول :

متى يجوز لمأموري الضبط استخدام القوة ؟!

حدّد المادة (69) من قانون الإجراءات الجنائية ضوابط واشتراطات إباحة استخدام القوة حيث نصت المادة (69) على:

(لا عقاب إذا وقع العمل ممارسة لحق أو أداءً لواجب فرضه القانون، أو فرضه أمرٌ مشروع صدر من السلطة العمومية.

وإذا وقعتْ الجريمة تنفيذاً لأمر تلك السلطة، كان مسؤولاً عنها دائماً الموظف العمومي الذي أصدر الأمر، ويكون منفذ الأمر أيضاً ما لم يكن يعتقد بناءً على خطأ في الوقائع أنه ينفذ أمراً مشروعاً.

ولا عقاب على من ينفذ أمراً غير مشروع إذا منعته القوانين منعاً باتاً من الجدال في مشروعيته)، انتهى نص المادة (69)

الشرح

يعني إذا كان مأمور الضبط شرطياً، أو من أعطى هذه الصفة بقانون أو قرار يمارس واجباً فرضه عليه القانون مثل : القبض على تجار الأدوية المهرّبة وغيرها، أو صدر له من رؤسائه أمرٌ بمداهمة مكان يعتقد أنه نقطة تجميع العمالة لمساعدتها في الهجرة غير الشرعية (بحراً، وبراً، وجواً).

لا يكون من نفذ الأمر مسؤولاً على أي فعل وقع أثناء ذلك، والمسؤول دائماً هو من أعطى ذلك الأمر.

ولكن هذا لا يعفي بالكامل منفذ الأمر من المسؤولية إلا إذا أقنع القاضي بأنّه وقع في خطأ في فهم الوقائع دفعه للاعتقاد بأنه كان يعتبر نفسه منفذاً لأمر مشروعاً

أم إذا كان القانون يمنع منفذ الأمر من مجرد الاستفسار من رؤسائه عن مدى مشروعية الأمر من عدمه كأن يقال له نفذ و إلا يعتبركَ القانون رافضاً ولا تجادل هنا في هذه الحالة يُعفى من العقاب، وتظل المسؤولية معلقة على من أصدر الأمر الأعلى فالأعلى.

السؤال الثاني :

متى يكون استعمال السلاح مشروعاً ؟!

السلاح وسيلة للدفاع عن النفس، ولإنفاذ القانون وإرغام الغير على الانصياع له وعدم مقاومة رجال الأمن، لكن استخدامه ليس غاية في حد ذاته، بل لاستعماله ضوابط، وردت في نص المادة (71) من قانون العقوبات، حيث نصت على :

(لا عقاب على الموظف العمومي الذي يستعمل السلاح أو أي وسيلة أخرى من وسائل القمع المادي، أو يأمر باستعماله تنفيذاً لواجب وظيفته إذا أرغمته على استعماله ضرورة رد عنف أو تغلب على مقاومة الغير للسلطات العامة، ويطبق الحكم ذاته على كل من ساعد الموظف العام تلبية لطلب مشروع).

الشرح

أهم نقطة ذُكرتْ في نص المادة (71) أنفة الذكر هي عبارة **(إذا أرغمته على استعماله ضرورة رد عنف أو تغلب على مقاومة الغير للسلطات العامة)**، وهي تعني أنّ يكون مرغماً بمعنى مضطراً لا مختاراً ، فلا يترك للموظف العام تنفيذ رغبته إنّ هو رغب أو لم يرغب في استعمال السلاح .. بل الضوابط تقول لابد من توفر عنصر الاضطرار أو الإرغام، وبعد ذلك حدّدتْ المادة غايتين لاستعمال السلاح هما :

* ضرورة رد عنف .. * أو تغلب على مقاومة الغير للسلطات العامة.

بمعنى أنه إنّ لم تكن فيه حالة ضرورة رد عنف موجه للشرطي أو مواجهته لمقاومة من المشتبه فيهم لا يجوز له استعمال السلاح فقط للتنكيل واستعراض القوة لخطورة هذا الفعل وتأثيره السلبي على إنفاذ القانون، وتحقيق العدالة التي تقتضي إخضاع المتهم للقانون و إنزال العقاب عليه بحكم محكمة توفر له فيها كل الضمانات المنصوص عليها في المعايير الدولية المنظمة للمحاكمات الجنائية العادلة، ويلزم فيها بنصوص قانون الإجراءات الآمرة والمنظمة للمحاكمات والتحقيقات الجنائية.

السؤال الثالث :

هل يجوز لمأموري الضبط الدخول للمنازل ؟!

إنّ للمنازل حرمةً لا يجب أن تُنتهك خارج نطاق القانون، وفي إطار البحث والتحري عن المجرمين، أو أدوات أو أسلحة قد تكون استخدمت في ارتكاب جريمة أو أنّ هناك من في طريقه لاستخدامها للأضرار بالآخرين، ومن المهم أن أقول إن الإباحة للتفتيش وللقبض على المتهمين الواردة في قانون الإجراءات ما هي إلا استثناءات على الأصل وهمه حرمة تفتيش المنازل والأشخاص والقبض عليهم، والاستثناء يُحفظ ولا يُقاس عليه، ولا يتوسع في استعماله.

وقد نصتْ المادة (39) من قانون الإجراءات الجنائية على : **(لا يجوز أثناء تفتيش المنزل إلا للبحث على الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها)**، ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة، أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها.

ونصتْ المادة (40) من القانون ذاته على: **(يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه كلما أمكن ذلك. ويجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين، أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك في المحضر).**

ملخص ضوابط التفتيش للمنازل التي وردتْ في المادتين (39-40) من قانون الإجراءات:

1 - لا يجوز التفتيش للمنازل إلا للبحث على أشياء خاصة بجريمة مفتوح فيها محضر جمع الاستدلالات ومحضر تحقيق نيابة.

2 -رغم ذلك يجوز على سبيل الجواز فحسب أن يضبط الموظف العمومي أي أدوات أو أشياء أخرى ليس لها علاقة بالجريمة الجاري التفتيش بشأنها وهنا الأمر جوازي.

3 -حضور المتهم شخصياً أثناء تفتيش منزله إن كان هذا ممكناً، فالأمر جوازي حسب الظروف.

4 -حضور شاهدين أثناء التفتيش واجب إذا تخلفا يبطل التفتيش، وهذا لمسناه من كلمة واجب.

5 -يكون الشاهدان من أقاربه البالغين.أو من القاطنين معه أو من الجيران ؛ الأمر جوازي حسب توفر هذه الشروط كلها، فإن لم تتوفر كلّها جاز الاعتداد بشهادة من توفر فيه شرط واحد.

مادة ذات صلة ومهمة جداً وهي المادة (46) من قانون الإجراءات الجنائية تفيد بأن كل من قام بتفتيش منزل أو متهم وحصل على معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة، وتعامل معها على أنها ليست أسراراً فأفشاها للغير ذي صفة أو انتفع بها بأي طريقة ولو كانت بنشرها في صفحته على (الفيسبوك)، أو أدلى بتصريح بشأنها لوسيلة إعلامية مرئية أو مسموعة أو مكتوبة.

طبعاً يعاقب .. باعتباره أفشى أسراراً وصلت له عن طريق عمله، وقد تؤثر في سير التحقيق وتضر إجراءات تطبيق القانون ولا توصل لمحاكمة جنائية عادلة، وهي غاية المجتمعات الديمقراطية وأسلوبها الوحيد في عقاب من تثبت إدانته، والعقاب يكون بموجب المادة (236) عقوبات التي تنص على :

(يعاقب بالحبس مدة لا تقل ستة أشهر كل موظف عمومي يخل بواجبات وظيفته أو يسيء استعمالها بأن يفشي معلومات رسمية يلزم بقاؤها سرية أو يسهّل بأي طريقة كانت الوصول إلى الإفشاء بها).

ملاحظة : (الحد الأدنى للعقوبة ستة أشهر، أما الحد الأقصى فهو ثلاث سنوات)

متابعة : أحلام فكار .. تصوير : عصام الحبيشي

الفريق الإعلامي يحضر إجراءات تسليم المهاجرين غير الشرعيين

استكمالا لما نشر في العدد السابق حول ذات الموضوع .. أصبح حلم الهجرة يراود عدد كبير من مواطني الجنسيات الإفريقية والعربية والدول التي تعاني ظروفاً معيشية قاسية وسيئة فخاطروا بحياتهم وأرواحهم لتحقيق هذا الحلم وهو العبور إلى أوروبا من خلال الشواطئ الليبية ورغم حوادث الغرق المتكرِّرة وما يترتب عليها من عدد الوفيات إلا أن العدد في تزايد من قوافل المهاجرين وتدفقهم داخل ليبيا وأصبحوا يبحثون في كل مكان عن سماسرة الهجرة معتقدين أنهم طوق النجاة الذي سينقذهم من صعوبة خوض الإجراءات الرسمية للهجرة ومن هنا كان على فريق العمل ضرورة تسليط الضوء على هذه الفئة من المهاجرين وزيارتهم داخل مراكز الإيواء التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية لمعرفة عن كثب التجربة التي مروا بها خلال رحلة العذاب وما يقدمه لهم الجهاز من مساعدات وتوفير سبل العيش داخل ليبيا حتى رجوعهم إلى بلدانهم.

أولى وقفاتنا كانت داخل مركز إيواء القويعة الذي تحدثنا فيه مع بعض المهاجرين وكانت أولهم.

مراكز إيواء الهجرة غير الشرعية..

بين افتقار الدعم والإمكانات وتخاذل السفارات والمنظمات الدولية

❖ كنتُ أريد الهجرة إلى زوجي الذي حالفه الحظ في الوصول إلى إيطاليا

امرأة عمرها عشرون عاماً جاءتْ من (غويانا) إلى ليبيا عبر الصحراء الليبية ومعها أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين الأربع حتى الثماني سنوات دخلتْ ليبيا عن طريق سماسرة الهجرة غير الشرعية تم القبض عليها في شواطئ طرابلس كانت تنوي الهجرة مع أطفالها للحاق بزوجها الذي حالفه الحظ وذهب إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية.

سردتْ لنا هذه المرأة معاناتها في بلدها مما تعانيه من سوء المعيشة وعدم توفر القوت اليومي لها ولأطفالها مما أجبرها على المخاطرة بحياتها وحياة أطفالها للنجاة من تدهور الحالة المعيشية لهم وقالتْ بأن المركز يقدم لهم الأكل والشرب والعناية الصحية البسيطة التي لا تكفيهم وأضافتْ بأن أطفالها يعانون أنفلونزا الدم ولكن لا يوجد العلاج الطبي الكافي لهم

❖ جئتُ من السودان دون علم أهلي لتحقيق حلم الهجرة ..

كما كانت لنا وقفة مع إحدى القاصرات اسمها فيوري عمرها (18) سنة جاءت من السودان دون علم أهلها لتحقق حلم الهجرة هرباً من سوء المعيشة في بلادها إلى ظروف أفضل في ليبيا التي تعتبرها المنفذ الوحيد للتوجه إلى أوروبا وبعد دخولها الصحراء الليبية من خلال سماسرة الهجرة وعصابات الاتجار بالبشر اتصلتْ بأهلها في السودان لتخبرهم بأنها سافرتْ إلى ليبيا وتنوي الرحيل إلى أوروبا عبر قوارب الهجرة القاتلة وقد كلفتها رحلتها هذه حوالي 500 دولار .. تحاورنا معها حول دور السفارة السودانية وما قدمته لهم كمواطنين تابعين لها وما مدى تواصلهم.. فقالتْ.. لا يوجد أي تواصل من قبل السفارة ولا اعتقد بأنهم يعلمون حتى بوجودنا هنا فأنا كل ما أريده هو أن يتوفر ليَّ العمل المناسب داخل أي بلد ديمقراطي تتوفر فيه فرص العمل المناسبة فأنا لا أرغب بالرجوع إلى بلدي مع تردي الظروف المعيشية بها .

❖ لم يكن أمامي سوى الهجرة بسبب ويلات الحروب والاقتتال الدائر في بلدي

كما التقينا أيضا بامرأة متزوجة من أريتريا اسمها زينب وهي حامل في الشهر السادس جاءت إلى ليبيا عبر سيارات سماسرة الهجرة غير الشرعية التى تتدفق عبر مجاهل الصحراء الليبية حيث قبض عليها في قوارب الهجرة غير الشرعية من قبل غفر السواحل هي ومن معها وتم التحفظ عليهم داخل مركز إيواء القويعة وشرحتْ لنا سوء وضعها داخل بلدها أريتريا فقالت:

بلدي يعاني من ويلات الحروب واقتتال الأطراف المتنازعة مما ساهم في تردي الظروف المعيشية وسوء الأوضاع فلم يكن أمامي سوء التفكير في خوض غمار رحلة الهجرة التي ظننتُ أنها ستحقق حلمي في السفر إلى أوروبا للعمل وتحسين وضع المعيشي إلا أنه تم القبض عليّ أنا ومن كان معي حيث كان العدد كبيراً في قوارب المهاجرين إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية

❖ أغلب النزلاء بمراكز الإيواء يعانون عديد الأمراض

كانت لنا وقفة مع امرأة عمرها (22) سنة وهي حاضنة لطفل عمره سنة تركت زوجها في اريتريا وحسب ما قالت زوجي عسكرياً في بلد يعاني سوء المعيشة ولم أعد أجد ما اطعم به طفلي فلم يكن أمامي خيار آخر إلا الهروب، وقمتُ بالسفر إلى ليبيا منها للوصول إلى أوروبا والعمل هناك لتوفير الحياة الكريمة ليّ ولابني.

سألناها عن وضعها ووضع زملائها داخل مركز الإيواء وكيف تم مساعدتهم والتعامل معهم وما هي الخدمات التي تقدم لهم؟ .

فقالتْ إن العاملين داخل مركز الإيواء يقدمون لنا الأكل والشراب اليومي نأكل الأرز والمكرونة خلال وجبات الطعام النهارية، والمسائية .. أما في وجبة الإفطار فيقدمون لنا الخبز والشاهي والحليب وهناك نقص في الكميات فالذي يقدمونه لا يكفي أعدادنا داخل الغرف ولا يوجد الحليب الكافي الخاص للأطفال الرُضع ونحتاج أيضاً إلى العناية الطبية والمراجعة الدورية من قبل الأطباء لأن أغلب النزلاء هنا حالتهم الصحية سيئة ويعانون من بعض الأمراض الموسمية هناك تراكم وازدحام داخل غرف المركز وازداد الوضع سوءاً نظراً لدخول فصل الصيف.

بالنسبة للمعاملة من قبل العاملين داخل مراكز الإيواء تعد غير سيئة فهم يحاولون التعامل معنا في أغلب الأحيان بكل إنسانية وتوفير ما يمكن من مساعدات طبية أو إنسانية .

❖ فقدتُ زوجتي في صحراء ليبيا.. وتم توقيفي في مدينة مصراته.

❊ أديس أماري- أريتريا 23 سنة .

تم توقيفي في مدينة مصراته لمدة شهرين من قبل دورية أثناء قدومنا إليها بعد رحلة بدأت من السودان استغرقتْ أسبوعين حتى وصلنا إلى الأراضي الليبية كانت تكاليف الرحلة 1800 دولار قامت مجموعة أخرى في سبها بنقلنا إلى شمال ليبيا وعددنا 128 مهاجراً مع سائق الباص حيث تم القبض علينا في مصراته وتم تحويلنا إلى مركز إيواء القويعة للمهاجرين غير الشرعيين الموجود به منذ عشرين يوماً .

سبب قدومي إلى ليبيا الوضع الاجتماعي والإنساني والمادي السيئ الذي كنتُ أعيشه في بلدي فكرة الهجرة هي فكرة صديق ليّ يعمل في ليبيا أشار عليّ بالقدوم إلى هنا للعمل وكسب الرزق وضعنا الإنساني جيد نوع ما نعاني من بعض النقص الخاص بالاهتمام بالحالة الصحية من قبل الأطباء الذين يقومون بزيارتنا مع قلة الأدوية أما الإعاشة فهي متواضعة جداً لم يقم بزيارتنا أي مسؤول تابع لمنظمات المجتمع المدني والحقوقي ولم تتواصل معنا سفارتنا التي لم نلق منها إلا الوعود فقط.

❖ سبب قدومي هو البحث عن الرزق وأريد العودة لبلادي

❊ علي إبراهيم بادة - النيجر 30 سنة .

جئتُ إلى ليبيا من النيجر عبر سيارة تهريب صحبة مجموعة من الأفارقة بعضهم لديه أوراق ثبوتيه والآخر لا علم لدي، وصلتُ إلى منطقة جنزور بعد رحلة كلفتني 800 دولار أمريكي تم القبض عليّ داخل محل مواد غذائية من قبل رجال الشرطة تم تحويلي إلى معسكر اليرموك ليوم واحد ثم نقلي إلى مركز إيواء القويعة الذي أنا موجود به لأكثر من 35 يوماً سفارتنا تقوم بالتواصل معنا وتقديم يد العون حسب الإمكانات البسيطة.

داخل مركز الإيواء تقدم لنا ثلاث وجبات يومياً أم فيما يخص الحالة الصحية فهي سيئة لقلة إمكانات الطبيب والأدوية المنعدمة والمفتقرة للوجود أريد الرجوع إلى بلدي فقدتُ كل شيء المال والأمل بحياة أفضل واطلب من سفارتي التسريع في ترحيلي بدلاً من الوعود الزائفة .

❖ عصابات الهجرة هي من غرستْ فيّ فكرة الذهاب إلى ليبيا

❊ دستمئ- غانا 18 سنة.

بدأتْ رحلتي إلى ليبيا عن طريق أخي المقيم بها الذي نسق ودفع تكاليف الرحلة حيث خاطرتُ بحياتي من أجل الذهاب إلى أوروبا وتعاملتْ خلال الرحلة مع تجارٍ مهربين من غانا والسودان وصولاً إلى ليبيا والذين لا يمكن التعرف عليهم أو حتى المحادثة معهم هناك أطراف أخرى تقوم بالتنسيق تم القبض عليّ في بوابة تفتيش بين القره بولي وطرابلس بحجة عدم وجود ختم الدخول إلى ليبيا والشهادة الصحية تم تحويلي إلى مركز إيواء القويعة الذي أنا به منذ أكثر من شهر أحاول التواصل مع سفارتي لترحيلي لبلدي فلم أجد أي استجابة الوضع الإنساني بالمركز جيد رغم قلة الاهتمام والاحتياجات والمعاملة طيبة .

❖ لدي أصحاب نجحوا في الوصول إلى إيطاليا وآخرون ابتلعهم البحر

❊ زانيه أحمد-بوركينا فاسو

تم توقيفي في منطقة صلاح الدين بالقرب من جامع الخلة بطرابلس بواسطة دورية عسكرية بعد رحلة طويلة بدأتْ من بوركينا فاسو عبر الصحراء عابراً عديد الدول وصولاً إلى النيجر ثم الأراضي الليبية منطلقين من مدينة سبها تم ترحيلي إلى مركز إيواء القويعة الموجودة به منذ أكثر من 39 يوماً حيث سرقتْ أوراقي الثبوتية في سبها بعد سرقة محتويات المكان الذي كنا فيه وخسرتُ أكثر من 1500 دولار مقابل هذه الرحلة الخطرة الوضع المادي والإنساني في بلدي هو من جعلني أهاجر إلى المجهول من أجل حياة كريمة الحالة الصحية سيئة لم يقم بزيارتنا أي

مسؤول أثناء وجودي أطالب سفارتي بالتواصل معي وارفض العودة إلى بلدي.

بالنسبة للمعاملة بالمركز تعد طيبة رغم قلة الإمكانات من ملابس وفرش وأدوات تنظيف لدي أصحاب نجحوا في الوصول إلى أوروبا خصوصاً إيطاليا وآخرون ماتوا في عرض البحر .

بعدها اتجهنا إلى مركز إيواء الزاوية التابع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وعند وصولنا تصادف القبض على سفينة كانت تقل حوالي 550 مهاجراً غير شرعي على شواطئ الزاوية متجهة إلى الشواطئ الإيطالية تم القبض عليهم ونقلهم إلى مركز الإيواء الذي يضم بين جدرانه 400 امرأة، و700 رجل قمنا ببعض اللقاءات مع المهاجرين الذين تم القبض عليهم مؤخراً كان من بينهم طفل عمره عشر سنوات وقد جاء من أريتريا بمفرده ووالدها هما من شجعاه على الهجرة إلى أوروبا والبحث عن فرص أفضل للعمل لتحسين أوضاعهم المعيشية.

يقول بأنه كان ينوي الهجرة عبر البحر رغم معرفته بخطورة هذا الرحلة وعواقبها الوخيمة، وأيضاً كان هناك طفل عمره 14 سنة يتيم الوالدين ولا يوجد لديه من يعوله أو يتحمل مسؤوليته كان وحيداً وقد التقى بأحد الشباب في صحراء ليبيا يأمل في الوصول إلى أوروبا فقاموا بدفع تكلفة رحلة وجاء معهم وهو يجهل كل المصاعب والمخاطر التي ستواجهه حتى وجد نفسه مقبوضاً عليه من قبل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وتم جلبه إلى مركز الإيواء.

المهاجرون من مختلف الفئات السنية حيث التقينا برجل متزوج عمره 24 سنة من أريتريا ترك زوجته مع ولديه في بلده وعبر صحراء ليبيا مهاجراً إلى أوروبا لتلحق به زوجته وأبناؤه لاحقاً من خلال سماسرة الهجرة الذين وعدوه بأنهم سيقومون بترحيلهم.

وعندما قلنا له كيف تخاطر بزوجتك وأبنائك خلال هذه الرحلات البحرية غير المؤمنة فقال لنا لأنه لا توجد وسيلة للعيش في بلدي وظروف حياتنا سيئة ورديئة جداً، فلو توفرت لنا الحياة المناسبة في بلدنا وظروفنا المعيشية حسنة لما فكرنا بترك بلداننا وخاطرنا بحياتنا وحياة أسرتنا.

وكان داخل مركز إيواء الزاوية شابان سوريان قدما من السودان عبر سماسرة الهجرة غير الشرعية فقد فرا من بلدهما نظراً لما تعانيه من اقتتال أتيا إلى ليبيا بحثاً عن السُبل التي تساعدهما في العبور إلى أوروبا فعندما سألناهما كيف دخلتما إلى السودان فقالا بأنهما دخلنا إلى السودان بشكل نظامي ولكن داخل السودان تعرفنا عبر شبكة التواصل الاجتماعي (الانترنت) على أحد أفراد سماسرة الهجرة الذين يقومون بعمل تجمعات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي حيث يقوم بتحديد موعد للرحلة ويطلب من الراغبين في الهجرة التواصل معه حتى يوافيهم بآخر المستجدات التي يتم من خلالها التنسيق للراغبين في الهجرة مع السماسرة عبر الشواطئ الليبية.

وقد قمنا بالتحاور مع الشابين السوريين حول كيفية تواصلهما مع سفارتهم وما ممكن أن تقدمه لهم في ظل هذه الظروف التي يمرون بها داخل ليبيا وإمكانية رجوعهم إلى سوريا فكان ردهم بأنهم يرفضون العودة إلى سوريا لصعوبة الحياة داخلها وما تعانيه بلدهم من تدهور معيشية وتدهور أمني فكل ما يرغبون به توفير فرص عمل داخل ليبيا وتسوية أوضاعهم القانونية داخل .

❖ ولمعرفة ظروف العمل بمراكز إيواء الهجرة غير الشرعية والدعم المقدّم لهم ومدى تعاون الجهات الدولية والمحلية للحد من هذه الظاهرة قمنا بإجراء لقاء مع إبراهيم مختار عبدالله عضو قسم إيواء الهجرة غير الشرعية بالزاوية الذي قال:-

يتبع المركز وزارة الداخلية حيث يشرف عليه مجموعة من ضباط وضباط الصف والشرطة عدد القوة العمومية 90 شرطياً، وهو عدد كافٍ باعتبار المركز يستوعب 1500 مهاجر نقوم باستقبال المهاجرين غير الشرعيين عبر غفر السواحل أو الدوريات التابعة لأجهزة الدولة.. عند استقبالنا المهاجرين نطلب منهم أولاً الاغتسال والنظافة الشخصية، ثم نقوم بالكشف الطبي على الحالة الصحية لهم للفصل بينهم عند وجود حالات خطرة عن طريق هيئة الأطباء الدولية التي تقوم بالكشف ثلاث مرات أسبوعياً بالمركز ولديهم عيادة متواضعة الإمكانات بالنسبة للامكانات تأتي من وزارة الداخلية وهي متواضعة ومن هيئة الأطباء الدولية إضافة إلى بعض الخيرين نراعي تطبيق معايير الدولية للمهاجرين غير الشرعيين ونتواصل مع سفارات دولهم التي لا تتجاوب أبداً وإنّ حضرتْ لا تقدم حلولاً.

المركز يعمل بامكانات متواضعة في ظل افتقار المركبات الآلية وسيارة إسعاف إضافة إلى المناظير الليلية لاستعمالها عند حدوث هروب المهاجرين أضف إلى أنّ اغلب القوة العمومية بالمركز ليس لديها تأمين طبي أو حتى أجهزة تخابر اللاسلكية ونقوم بالتحصينات الطبية على نفقتنا الخاصة.. تقوم بعض المنظمات الدولية بزيارة المركز ولعل زيارة وكيل وزارة الداخلية الأسبوع الماضي خير دليل على ذلك وقام بجولة لمعرفة أحوال المهاجرين .

واليوم تم القبض على 580 مهاجراً أفريقياً من قبل خفر سواحل الزاوية وتم انقاضهم في عرض البحر على تمام الساعة الخامسة والنصف صباحاً بعد ورود إشارة هاتفية بوجود قارب مهاجرين.

ثم قمنا بإجراء حوار آخر كان مع ..

❖ النقيب فرج عبدالله العباني موظف بالشؤون الإدارية بمركز إيواء القويعة الذي تحدث قائلا: المركز يتبع وزارة الداخلية التي تشرف على إدارته وتقوم بتقديم الدعم المادي بقدر ما هو متاح ومتوفر لها لتقديم أفضل الخدمات للمهاجرين غير الشرعيين كما يوجد بالمركز لجنة متخصصة تابعة لوزارة الداخلية لاستلام المهاجرين الذين تم القبض عليهم من جهات أخرى من دون جوازات سفر عليها ختم الدخول أو عدم وجود أوراق هوية ثبوتية من الدول القادمين منها.. أغلب القائمين على إدارة المركز أعضاء من الشرطة وضباط خريجي كلية الشرطة وحاصلين على دورات متقدمة إضافة إلى ضباط الصف ومع ذلك نحتاج إلى مزيد من عناصر الشرطة لسد العجز باعتبار المركز يستوعب أكثر من (350) مهاجراً من جنسيات مختلفة مثل: (بوركينا والنيجر وغانا والسودان ومالي واريتريا وبنغلاديش والمغرب) وغيرها، قمنا بمخاطبة سفاراتهم المعتمدة لدى ليبيا والتعاون معنا لإيجاد حل لترحيلهم فلم يتعاونوا باستثناء سفارة النيجر.

نعمل في ظل قلة الامكانات المادية إضافة لعدم وجود عيادة متخصصة لمتابعة الحالة الصحية للمهاجرين وقيام طبيب بزيارة المركز وإجراء الكشوفات إلا أن الأعداد هائلة وتفوق قدرته لاستيعابها أضف افتقارنا للأدوية والمعدات والأجهزة الطبية إذ نقوم في بعض الحالات بشرائها على حسابنا الخاص مثل أدوية السكر والضغط وأدوية الرشح والزكام، وفي بعض الحالات الحرجة نقوم بنقلها إلى المصحات الخاصة ومستشفيات الدولة فلا تقبل منا وترفض التعامل معنا.

أخيراً .. المساعدات خجولة جداً ولا تكفي أعداد النزلاء بالمركز المتمثلة في مواد التنظيف وكذلك الفرش والأغطية أما المنظمات الدولية والحقوقية مثل منظمة الصليب الأحمر الدولي أو حتى المنظمة الهجرة الدولية غير الشرعية زياراتهم نادرة جداً إنّ لم تكن معدومة التواصل معنا.

المهاجر ينظر إلى ليبيا أنها منطقة عبور فقط عند القبض عليه يتحجج بقدومه لغرض العمل والارتزاق فهو بشر نتعامل معه بكل احترم بغض النظر عن دوافعه التي يخفيها .

العيادة تفتقر للأجهزة والمعدات الطبية

هذه هي المساعدات والإعانات الدولية !!

مقتطفات

❖ تصادف وجودنا أثناء قيامنا بعملنا مع الفريق الإعلامي لإحدى قنوات التلفزيونية الفرنسية الذي يعمل بكل مهنية لتغطية الهجرة غير الشرعية لكن ما أثار استغربنا وأصبنا بالذهول تلك المحاولات التي يقوم بها المهاجرون لتوصيل حقائق مزيفة وتلفيق التهم لمراكز الإيواء فيما يخص سوء المعاملة وإعطاء معلومات مغايرة لنا تماماً لاستعطاف المجتمع الدولي .

❖ مراكز الإيواء التي قمنا بزيارتها تفتقر للتأمين الصحي للقائمين عليها من عناصر أفراد الشرطة وبذلك نكون ساهمنا بطريقة مباشرة في نقل الأمراض المعدية إلى أسرنا ومجتمعنا بسبب نقص الدعم والمساعدات التى تحتاجها المراكز للقيام بعملها.

❖ اغلب التساؤلات التى طرحت للمهاجرين عن سبب قدومهم إلى ليبيا كان الرد واحداً هو البحث عن العمل لتأمين حياة كريمة وآمنة فقط إذن من هم الذين يموتوا في عرض البحر والصحراء والذين يتم أنقاضهم يوميا ؟؟

❖ المساعدات والإعانات المقدَّمة من قبل بعض منظمات المجتمع الدولي إلى مراكز إيواء الهجرة غير الشرعية المكتظة بهم تفتقر إلى الإمكانات المادية والمساعدات الإنسانية وخير دليل تلك المهزلة التي قدمتها المنظمة الإيطالية للمهاجرين أثناء وجودنا على شكل مساعدات مخزية لا ترتقي للاستحقاق الدولي المطلوب منهم.

إعداد- حنان أصليل

الدروسُ القانونية في مناهجنا التعليمية

تفتقر مناهجنا الدراسية في بلدنا ليبيا الحبيبة إلى دروس في مبادئ القانون التي يحتاجها كل فرد في حياته العملية والاجتماعية، فهي التي تُعرفه بحقوقه وواجباته وتحميه من الوقوع في مشاكل كان يمكنه تجاوزها لو أنه تسلّح بالمعرفة القانونية المناسبة وليس أدل على ذلك من جولة قصيرة بين صفوف تلاميذ مدارسنا في بلدنا الحبيبة ليبيا لنتلمس مدى جهلهم بأبسطِ الأمور القانونية كمعرفة ما هي السن القانونية؟ مثلاً، أو أن الكثيرين يجهلون المسؤولية المترتبة على التستر على مجرم أو التدخل بجرم أو التحريض عليه، فهي جميعاً جرائم تفرض على مرتكبها عقوبات جزائية مختلفة هذا الجهل هو ما نلمسه يومياً في حياتنا وهو ما يدل على حاجتنا الماسة إلى دروس في مباديء القانون تشمل المجتمع كله وقد يكون إدخال مبادئ القانون في المقرّرات الدراسية وتدريسها بمختلف المراحل التعليمية عنصراً أساسياً لنشر هذا الوعي، فهل يمكننا فعل ذلك ؟ وما هي معيقات إدخال مواضيع كهذه لما لها من أهمية في حياة المواطن ولأفراد مجتمعه ومتكيفاً مع بيئته متعرفاً على حقوقه وواجباته؟، أما عن طريقة تدريسها فهي تختلف بحسب المراحل التعليمية، ففي الشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي (من الصف السابع) لا يمكن وضعها في مادة مستقلة إنما تدمج في المواد الدراسية بمستويات حسب الصفوف وبشكل محسوس وقريب من فهم التلميذ، وفي مرحلة التعليم الثانوي يمكن أن تتطور المفاهيم لتصبح جزءاً من مادة كأن تدرج تحت مادة القراءة أو القصة إلا أننا نخشى بعض العوائق أمام هذا العمل فقد اختصرتْ الحصص الدراسية بسبب يوم العطلة الإضافي (السبت) وهذا سبب ضغطاً على المواد الدراسية بوضعها الحالي كمادة «الأحياء» مثلاً فقد كانت هذه المادة تدرس بواقع 7حصص أسبوعياً صارتْ تدرس فى 3 حصص فقط والأمر نفسه بالنسبة لباقي المواد.

إن إدخال دروس قانونية في المناهج الدراسية ما هو إلا جزء من عملية نهضة حقيقية للمناهج التعليمية التي لم تعد تحتمل الترميم بل تحتاج إلى ثورة شاملة تتضمن أيضاً طريقة التدريس بما يتلاءم و التقنيات والوسائل الحديثة لمواجهة الحياة العلمية بقوة وثقة.

* أ. عواطف الصغير

شئ من الواقع

الواسطة

الواسطة كلمة متداولة بين فئة ليستْ بالقليلة، وهي أن تتقدم مع من هو أدنى منكَ في الكفاءة ويأخذ ما أنتَ تستحقه، هي اليد الخفية التي تمسح جروح من تعود الدلال وتتركك بلا عون لا حول لكَ ولا قوة هي الدافع لانهيارك وحبط عزيمتكَ وهي كسل واستهتار لمن يملكونها إن كانت لديكَ تيسرت كل أمورك وأصبحت فوق وإن لم تملكها أهملت أوراقك وتعينت أن تكرموا عليك في أحد المكاتب المليئة بالغبار.

إخواننا المصريين قالوا: (معك قرش تسوى قرش واللي ما معهوش ما يلزموش) أين تجدها؟

في الجامعات وخاصة القبول وباب المنح والبعثات وحتى السجون ودوائر الشرطة في الخارج وفى الداخل وفى المستشفيات وغرف العمليات وفي الوزارات .... الخ .

كل شئ دخلت به إلا شئ واحد تبقى لنا من دون أن تتدخل به لا توجد واسطة بين العبد وربه فتوجهوا إليه بالدعاء فلا من وسيط يرفع من ميزان حسناتك سواك، والقلم يختار ما شاء ويكتب عن حالة ما فنتشارك في الإصلاح .

الرسوم المتحركة بين الايجابية والسلبية

تعد الرسوم المتحركة فناً مهماً جداً لدى الطفل، وللطفل وهي عبارة عن رسومات متتالية ومتعدّدة ومرتبه للتصوير والعرض على شكل فيلم متكامل أو فواصل لفقرات في قالب متميز تعتمد عليه برامج الأطفال في كل القنوات المحلية والعربية بنسبة 70 ٪ تقريباً، وتخاطب كافة شرائح الطفولة المبكرة والمتأخرة لما لهذه الرسوم أو هذا الفن من دور في اتساع معارف الطفل ومداركه ومساهمتها في تنمية مدارك الطفل المعرفية وإثارة انتباهه وزيادة قدرته وحرصه على المتابعة والاهتمام وتتمثل أهمية هذه الرسوم خاصة الايجابية منها في عدة نقاط :

*إدراك الطفل القوي للزمن (وقت العرض) وحرصه الشديد على الالتزام بذلك واهتمامه بمضمون المحتوى.

*إدراك الطفل المهم للغة التي تقدّم بها هذه الرسومات وأثرها الكبير عليه خلال ترديده لعدد من المصطلحات بمفرده أو مع أقرانه أو زملائه.

*تساهم هذه الرسوم في تنمية مدارك الطفل للمعلومات التي يتلقاها من هذه الرسومات من خلال مسلسلاتها وحكاياتها.

*تساهم هذه الرسوم ومسلسلاتها في زيادة قدرة الطفل على تذكر المعلومات وتنشيط ذاكرته لاعتماد هذه الرسوم على الصوّت والصورة الجذابة بمؤثراتها الصوتية المختلفة.

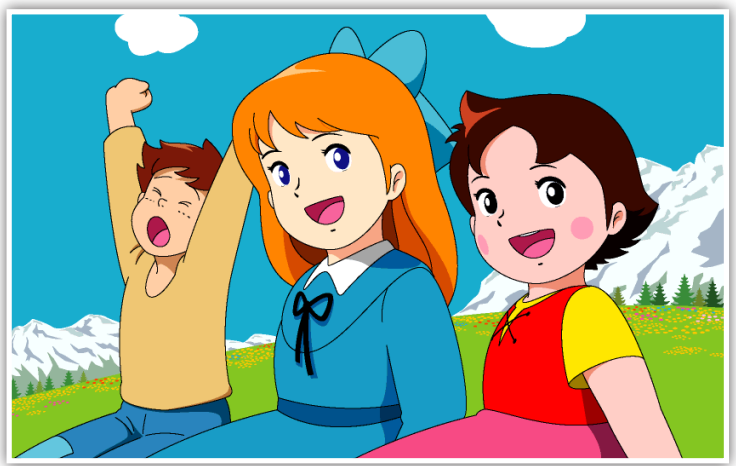

*تساهم أيضاً هذه الرسوم على تنميه قدرة الطفل على التركيز الكبير على الأصوات التي تؤدى بها الأدوار في هذه الرسوم سواء أصوات الإنسان أو الطيور أو الحيوانات التي من شأنها أن تسهم في تعرف الطفل الدقيق على هذه الأصوات بمختلف أنواعها، فهناك عدد من الدول العربية التي سبقتنا وخاصة تجربة إنتاج رسوم متحركة محلية وترجمة عدد من الرسوم المتحركة العالمية التي تتناول موضوعات علمية كالاختراعات العلمية التي أفادت البشرية وقصص الأنبياء وحكايات تربوية مختلف، ويجب ألا ننسى مبدعنا الكبير عبدالله كريسته الذي يعد رائداً في هذا المجال.

الرسوم المتحركة وسيلة جد مهمة بالإمكان توظيفها لمساعدة أبنائنا وأجيالنا الجديدة في كل ما يفيدهم ويخدم حاضرهم ومستقبلهم وبما يخدم رغباتهم وإشباعها في الجانب المعرفي والتعليمي ونحن نعلم متابعتنا الشديدة واهتمامنا لبعض الرسوم المتحركة التي رسخت في الذاكرة ونحن صغاراً مثل مغامرات (السندباد) التي عشقناها وتعلمنا منها حب المغامرة وتحدى الصعاب وتاريخ معرفي كبير للعرب زمان.

ونظراً لأهمية الرسوم المتحركة بالنسبة للطفل نأمل من كافة الجهات التي تُعنى بالطفولة أن تسهم خاصة في هذه المرحلة من عرض وإنتاج الأعمال التي من شأنها أن تتضمن أعمالاً للنشء الصغير من حب الآخر والتسامح وحب الوطن والنظام ابتداءً من الإنسان نفسه وبيته وشارعه ومدينته .. وحب الخير والتعاون والمباشرة والاجتهاد المتواصل في كافة مناحي الحياة وكذلك دور الأسرة جد مهم وقوي في اعطاء الطفل ومساعدته في الحصول على عدد من هذه الرسوم المعتبرة خاصة التي تعمل على الأقراص المدمجة التي تتوفر حالياً في الأسواق بإمكان الأسرة الإشراف على ذلك والابتعاد على الرسوم التي تعتمد العنف والأصوات المصاحبة التي تحمل بعض الأفكار الدخيلة على مجتمعنا لسد حاجة الطفل للنقص غير المتوفر في قنواتنا المحلية والتي قد لا ترى بأن هذه المرحلة هي في حاجة لعرض هذا الفن لأن المرحلة قد تتطلب أعمالاً خدمية عاجلة وراهنه، ولكن الطفل هو رجل المستقبل وهم الجيل الآتى لحمل المسؤولية فنحن في حاجة إلى رسوم تربويه هادفة تساعد الأسرة والطفل ومن ثم نستطيع بناء جيل مثقف ومدرك وواع بكل ما يحيط به من مؤمرات ويظل أولادنا كما قال الشاعر :

أكبادنا التي تمشى على الأرض، ومسؤوليتنا أعظم
وأكبر لبناء أجيال أصحاء جسدياً وفكرياً فنظرة جادة من
كافة مؤسسات الدولة لهذا الطفل رجل المستقبل.

❖ فاطمة الشارف الهمالي

من أمراض العصر

التكبّر

هو خلق ممزوج بالاستهزاء بالغير وبالاعتقاد بالأفضلية، بحب الظهور والرياء والسمعة على الآخرين، وأسباب هذا الفعل عديدة منها امتلاك المال والقوة والعلم أما مظاهره فعديدة أيضاً منها سوء المعاملة وعدم مخالطة النَّاس والتعالي عليهم وعدم مشاركتهم همومهم، أما نتائجه فالهوان والذل والسقوط بين النَّاس في الدنيا والخلود في النَّار في الآخرة **لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يدخل الجنة من كان في قلبه ذرة من كبر).**

إعداد : زكية رمضان

قصة قصيرة :

حياة نثرية يولاند فيلمير

الحياة نثر، لأن التمييز لم يعد له وجود، هو العالم الوردي، بين أحمر الثورة، وأبيض الاحتفالات، نوع من النشوة بين الأسود والأبيض، موضع جدلي يكمل فيه الغشاء الفضولي رسالة التحامه ويصر على تدوين اسمه، نصف الكرة الصامت يدكه، ويذيبه، كل شيء موجود في داخل كل شيء، ولا شيء هناك، مثلما يقول كائن الخيال العلمي الخلاسي هذا، المتصطور الذي ينتشر في الشوارع، ثم إنها الحقيقة الصرف برغم ذلك.

غير أن هذا لا يمنع أن أتعلم كيف أكتب بلاد زيادات ولا خوف.. الكلمات ضيقة للأسف، وأنا لم أشاهد كل أفلام «جيري لويس» لكنني في المقابل قرأت كثيراً عن السير جيري المحقق واعتبرت نفسي لفترة طويلة شبية بـ«أليس في بلاد العجائب».. وقرأت عن «لويس» آخر غير لويس جيري في «الملاك والمرأة» الكلمات قوية مع الأسف، نازعة للوقوف ضد نصف الكرة الصامت، أتمنى لو أتوصل إلى كتابة الصمت الذي يمكن إنصاته، لكن الكلمات تنزع إلى الارتخاء، الكلمات تثرثر، والنص معجب بمفارقاته، يمكننا هنا الحديث أيضاً التنقيح، فهو الشيء نفسه تقريباً، فعندما تحتضن كلماتي القارئ، أكون شبيهة «عرابة وندسور» إلى حد كبير، وأفقد من كلماتي لمح منجمي، أن أتخيل ياقوتة أو ماسة في يد أليس من الجهة الأخرى للمرآة، إذا ما التفتت لترى المشهد بدلاً من الانزلاق إلى عالم من الديكورات حتى الآن، أرى جيداً أن كل هذا يشبه أن أكون قابعة في الظلام، يمكنني الكتابة، لكنني أخاف الانتقال عن موقعي، وألا يكون ما أكتبه قابلاً للقراءة، لكن مع طلوع النهار دوماً يمكنني قراءة ما صرخت به.

ملح المنجم في يد «أليس» ماسة غامضة تتنازع عليها فتيات القمر وفتيات الشمس منذ آلاف السنين، أما «أليس» فقد فرت إلى حجرة المرايا وليس اعتباطاً أن قالت لها ملكة الثلوج أنه لنوع من الذاكرة الفقيرة، تلك التي لا تتذكر سوى الخلفيات، لكن هذا قد رواه «لويس كارول» من قبل، أتخيل «أليس» من الوجهة الأخرى تلتفت لترى المشهد، كل شيء معدول و «أليس» هي التي تراه مقلوباً، وقد ذهبت باتجاه «الساحرة البحرية» التي تمسك بها بكامل كفيها ككرة من الكريستال تقرأ فيها العالم. «أليس» تصنع ما تشاء بالمرآة، «أليس» عميل سري في بلاد العجائب والأهوال، فلنسمها «ماتاهاري» ولنشاهدها ترقص، ترقص مع رجل يقول أنه يدعى «الفراغ المكثف» يمسك بحذاء الشيطان في يده اليسرى، وبالواجب في يده السمنى، كأنها «آنا كارنينا» في ذلك المشهد مع فرونسكي لكنها لا تعلن عن هذا الشبه، لأنها مازالت تقيم مزجاً بين الحياة والحب الموجود في الروايات.

برغم المسافة بينهما، يرقصان بحركات متناغمة كأنما يبطهما مجال مغناطيسي واحد، قد يكون جهازاهما العصبيان هما اللذان تحابا..! عند مشاهدتهما يرقصان معاً يقول المرء إنه كان في إمكانهما أن يرقصا معاً بينما هو في القطب الجنوبي وهي في الشمالي،، أو هي في أرض النّار وهو في القطب الشمالي، يمكن تخيلهما، هي درويش جوال في بلاد الشرق الأوسط، بينما هو يمتطي جواده في الغرب الأقصى، أو بالعكس، من الشرق ومن الغرب، من الشمال ومن الجنوب، يمكن لحبهما أن يرقى لحال وردة الزمن.

«ماتاهاري» تمسك بمجلة «علامة مسرحية» في اليد اليسرى، وفي اليد اليمنى بـ«أشباح الأطفال» وتدخن أيضاً كدمخنة «كجان مورو» في «جول وجيم» لكن هذا كله ليس إلا مفارقة، إنها «أليس» من زاوية أخرى، «ماتاهاري» تضوي كالنار، أقراص من الحلوى الذهبية أو ألسنة نارية في شعرها، في هذه اللحظة بالتحديد من العرض يعلن صوت «زيوس الأب» المسجل مسبقاً على جهاز تسجيل، أن الخطى كثيرة إلى عيد الحصاد المقدس، وتجلس «ماتاهاري» مرهقة وتقول إنها مستعدة، لو لزم الأمر، أن تلتقي بحياتها، يصفق الجمهور، تحتسي كوباً آخر، تضع عنها حذائها وتقول إنها في غصرها، كانت تحلم بأن تعمل مبشرة في افريقيا مالآباء البيض، وأنها لأجل استجلاب الصينيين الصغار في عيد الطفولة المقدسة انتهى بها الأمر إلى نسيان صداقتها التي دامت طويلاً، بالدمية الصينية الزرقاء التي كانت ترقد في علبة النشا، عندما كانت أنها تكوي في المطبخ يوم الثلاثاء، يوم الحرب، ويوم المريخ في التقويم الآخروي (1) على صوت الراديو الجميل الساكن كالليل، كالموت، كموت «كاميل لودوك» انطلق شخص في القاعة يقول : لقد تدهورت بك الحال.. فخرجت عنها تنهيدة وملأت الدموع عينيها، قالت لنفسها : اهدئي يا صغيرتي.. وباقتصدار تضع حذاءها وتغني : هذا الحذاء صنع للمشي.. «أليس» نائمة في سريرها البارد الصغير، تشغل بخيوط عقلها غطاء من رجل ضخم الجثة ومسلح، عمدها لم يتجاوز العامين بعد، وفي تلك الليلة ذاتها، حلمت «ماتاهاري» بقطها الكبير الذي كان يدعى«موتج» تماماً كقط «آن فرانك» وبقيت تفكر في «آن فرانك» التي كانت أمها تناديها بـ» دميتي الصغيرة» في تلك الليلة تحول قطها إلى وحيد قرن أزرق فولاذي، ثم اكتشر الدرع كقشرة بيضة، انطلق منها يعسوب وردي، خفيفاً..خفيفاً ثم كبرت، واقتتت قططاً أخرى كانت تظهر لها في منامها وهي تمر بحيواتها التسع، وفي نهاية تحولاتها تعود القططط إلى صورتها واحدة تزمجر كالموتور، والأخرى تزمر كآلة تنبيه بلا آسى، القططط تشابهت، لكن رؤيتها لهم كانت أوضح.

في الصيف الذي تلا مرحلة النار، وضع حداً لمرحلة الجليد، رأت «أليس» وحيد القرن الأزرق في قاعة عرض المصريات في متحف اللوفر في باريس، غير أنه كان يشبه رجلاً ضخم الجثة، على حصان بالقرب من نهر الكلمات، غالباً ما يختلط عليها الأمر، «أليس» في الفترة التي اتسمت فيها بالكذب، كانت تعتاد قول أنها ذئبة، وأنها تحب القططط لأن القططط تأتي من مصر، وأن اسمها «ليسل» كلا « ل -ي-س-ل» تقول صاحكة وأنها ذات يوم راهنت على الرهان يقال لها «؟؟؟؟» إلى باريس فترفض كلاً إلى الرهان، لأن باريس مدينة من الماء كل صبيانها يدعون «باتريك».

هنا تضحك لأن هذا ليس صحيحاً كل ذلك بسبب فجوة القديس «باتريك» والمرور إلى عوالم أخرى وناطحات سحاب مزدانة بالنجوم والسماء القريبة من الأرض في صحراء الأريزونا وأشياء أخرى لم تسمح ملكة الثلج لـ«أليس» بأن تكشف الستار عنها .

هوامش :

(1) تقويم خاص بكتابة تراجم الموتى وبياناتهم.

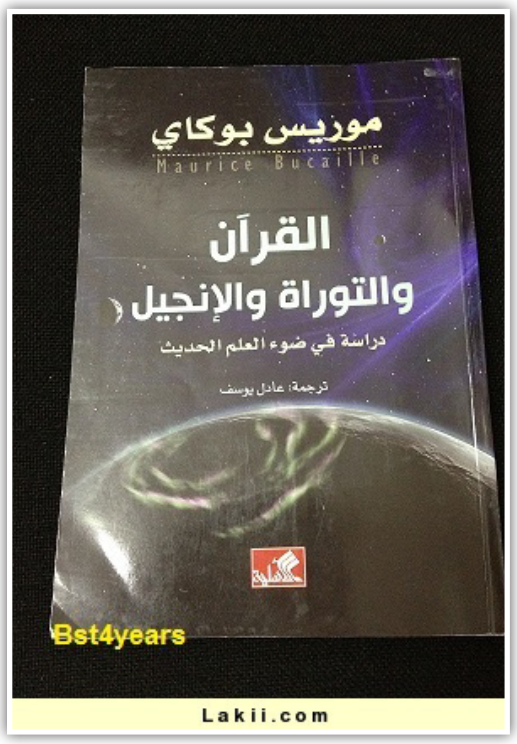

عرض كتاب :

عرض : زكية رمضان سعيد

(القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم).

دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة

يقول مؤلف كتاب (القرآن والتوراة والإنجيل والعلم) : **(لقد أثارت هذه الجوانب العلمية التي يختص بها القرآن دهشتي العميقة في البداية، فلم أكن أعتقد قط بإمكاني اكتشاف عدد كبير إلى هذا الحد من الدقة بموضوعات شديدة التنوع ومطابقتها تماماً للمعارف العلمية الحديثة وذلك في نص قد كتب منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً).**

إنه الدكتور «موريس بوكاي» أشهر جراح فرنسي .. والتي كانت جثة «المومياء فرعون» سبباً في إسلامه وذلك بعد أن نقلت الجثة بعد اكتشافها من مصر إلى فرنسا من أجل عمل سلسلة بحوث وتشريح هذه الجثة، فبينما الفريق العلمي الذي يرأسه الدكتور «موريس» مهتماً بدراسة وتحليل الجثة، فإن «موريس» صب كامل اهتمامه كيف لجثة هذا الشخص أن تصمد حتى تصل وقتنا الحالي..؟ وكيف كانت النهاية..؟ وما الذي جعلها تحتفظ بأكثر معالمها حتى وقتنا الحاضر..؟ لتكون النتيجة المفاجآة أن بقايا الملح العالقة بمومياء فرعون أكبر دليل على أنه غريقاً.

قال تعالى : **(فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية وأن كثيراً من النّاس عن آياتنا لغافلون)** (يونس 92)..

تعلّم الدكتور «موريس» العربية ودرس القرآن الكريم، مدة عشر سنوات ليس لديه شغل يشغله إلا دراسة مدى تطابق الحقائق العلمية المكتشفة حديثاً مع القرآن الكريم.

ليخرج بنتيجة قوله تعالى : **(لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكم حميد)** (فصلت 43) .. إنه كتاب جدير بالمطالعة ليزداد الذين آمنوا إيماناً وفخراً بدين هو رحمة للعالمين وبأن كل زمان ومكان صالح للقرآن.

لا وجود لبلاد متخلفة

في حوار من الحواريات الثقافية لمجلة «الفرسان» وبالتحديد العدد 667 1990 التي عودتنا وطوال (سنوات إصدارها) بتقديم المعلومة والفائدة والفكرة والتحليل.. في معظم المجالات (باعتبارها اجتماعية سياسية ثقافية) كان حوارها مع المفكرٍ والمستشرق الفرنسي الذي كان يُسمى شيخ المستعربين الفرنسيين.

جاءت الحوارية رغم (اقتضابها) غنية (وخير الكلام ما قل ودل)، فكان أن أنار (أحد سراديب عقلي) بإجابته عن أحد الأسئلة الذي تحدث عن رفضه تسمية بلدان العالم الثالث بالبلدان المتخلفة.

أجاب «جاك بيرك» قائلاً : ليس هناك بلدان متخلفة بقدر ما هناك بلدان تنتقص محبتها، هناك من يقترون في حب بلدانهم ويبخلون به على أنفسهم إلى درجة أنهم يطلقون ذواتهم وكيانهم فتراهم يلجأون إلى أنماط أجنبية ويسعون إلى استعمالها في غير موضعها.

الحقيقة أن لكل مجتمع أنماطه الخاصة، وعصارة تجاربه المميزة، وليس يسيراً على أي كان أن يبادر إلى حل المشاكل التي تعترضه دون الرجوع إلى الأصل إلى ينابيع الفضيلة ومن ثم تكون بداية النهضة الحقيقة.

العدالة

28 رجب 1436هـ
الموافق 17 مايو
2015م

إشراف : هشام الصيد

إضافة حكم للائحة التنفيذية للقانون رقم 50 لسنة 2012 م بشأن تعويض السجناء السياسيين

حكومة الإنقاذ الوطني.. ديوان رئاسة الوزراء
مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2015 ميلادي بإضافة حكم للائحة التنفيذية للقانون رقم 50 لسنة 2012 ميلادي بشأن تعويض السجناء السياسيين الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 513 لسنة 2013 ميلادي
بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
وعلى القانون رقم 50 لسنة 2012 ميلادي بشأن تعويض السجناء السياسيين.
وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم 44 لسنة 2014 ميلادي بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني .
وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم 46 لسنة 2014 ميلادي في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.. وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 513 لسنة 2013 ميلادي بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 50 لسنة 2012 ميلادي بشأن تعويض السجناء السياسيين.
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 201 لسنة 2014 ميلادي بتفويض وزير العدل في بعض الاختصاصات.
وعلى قرار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2012 ميلادي بإعادة تشكيل فريق قانوني .
وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم 57 المؤرخ 3/8/ 2015 ميلادي .
وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه التاسع لسنة 2015 ميلادي .

قرر : مادة (1)
تضاف مادة جديدة لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم(50) لسنة 2012 ميلادي بشأن تعويض السجناء السياسيين الصادرة بقرار مجلس الوزراء 513 لسنة 2013 ميلادي المشار إليه تحت رقم (7) مكرر يجري نصها على النحو التالي .
مادة 7 مكرر (يكون آخر موعد لتقديم طلبات الصلح للفريق القانوني يوم 2015/5/31 ميلادي).
مادة (2)
يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

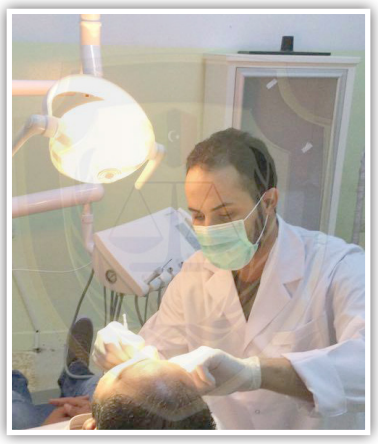

عيادة الجديدة

العيادة الموجودة بمؤسسة الإصلاح والتأهيل «الجديدة» متعدّدة الطوابق يعرفها كل العاملين في جهاز الشرطة القضائية .. حالياً متوقفة عن العمل ولانعرف سبب تأخير استئناف العمل بها مرة أخرى وبمنحها التجهيزات اللازمة ودعمها بالأطقم الطبية والطبية المساعدة لتساهم بشكل مباشر في تقديم خدمة لنزلاء المؤسسات الموجودة في طرابلس خاصة الحالات التي تستدعي تقديم خدمة طبية متقدمة كالإيواء أفضل من نقلها للمستشفيات والمسؤولية التي تتطلبها من موافقة لخروج النزيل من المؤسسة وتوفير حماية له خاصة إذا كانت الحالة تستدعي الإيواء بالمستشفى و حتى لا يتمكن من الهروب في بعض الأحيان باعتبار النزلاء أمانة لدى الجهاز ويتطلب منه المحافظة عليهم داخل المؤسسات إلى حين قضاء محكوميتهم .. مع علمنا المسبق أن كل المؤسسات الإصلاحية توجد بهم وحدة رعاية صحية تقدم خدماتها للمرضى من النزلاء ولكن تبقى عيادة «الجديدة» هي الرئيسة بمثابة مستشفى الجهاز الذي يفترض أن يقدّم خدماته على مدار الساعة ولايتم نقل الحالات للمستشفيات العامة إلا التي حالتها تستدعي ذلك حسب نصيحة الطبيب المعالج ..

نتمنى من المسؤولين في الجهاز أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار .

تمديد فترة استلام طلبات التعويض

حكومة الإنقاذ الوطني
ديوان رئاسة الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (69) لسنة 2015 ميلادية بشأن تمديد فترة استلام طلبات التعويض أو الرد للجان التعويضات عن العقارات الخاضعة للقانون رقم (4) لسنة 1978 ميلادي والوحدات الإنتاجية والخدمية المزحوف عليها .

مجلس الوزراء ..

* بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته .
* وعلى القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
* وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014 ميلادية بشأن إعلان حالة النفير وتكليف حكومة إنقاذ وطني .
* وعلى قرار المؤتمر الوطني (46)لسنة 2014 ميلادية في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.
* وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (36) لسنة 2015 ميلادية بشأن إقالة رئيس حكومة الإنقاذ الوطني.
* وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (108) لسنة 2006 ميلادية بالإجراءات والأسس والضوابط الخاصة باستكمال التعويض عن العقارات الخاضعة لأحكام القانون رقم (4) لسنة 1978 ميلادية بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية.

وعلى كتاب وزير العدل رقم (1656) المؤرخ في 2015/04/06 ميلادية.

* وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (د.ش.م/117) المؤرخ في 2015/4/16 ميلادية.
* وعلى ما قرّره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثاني عشر لسنة 2015 ميلادي.

قرّر
مادة (1)
يُمدد ميعاد قبول طلبات التعويض أو الرد للجان التعويضات عن العقارات الخاضعة للقانون رقم (4) لسنة 1978 ميلادي والوحدات الإنتاجية والخدمية المزحوف عليها لمدة ستة أشهر تبدأ من يوم 2015/05/01 م. وتنتهي يوم 13 /10/2015م
مادة (2)
يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالف أحكامه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

الفصل في القضايا

المتابع للحركة القضائية بمجمع المحاكم بشارع السيدي والنيابات المختصة والمحاكم الجزئية يشاهد حركة دؤوبة من المواطنين وأعضاء الهيئات القضائية والمحامين في أروقتها وسيارات الشرطة القضائية تقوم بعرض النزلاء عليها بطريقة انسيابية يومياً.. تقول في قرارة نفسكَ بأن المؤسسة القضائية تشتغل بنسبة 200 ٪ للفصل في القضايا، وهذا ما نطمح إليه لأنه عندما تكون المؤسسة القضائية تشتغل يتضح لنا جلياً أن القاضي لايخاف في الحق لومة لائم في هذه المرحلة الحرجة التي تعيشها البلاد ويصدر أحكامه بكل أريحية لأنه يرى اللّه أمامه وضميره المهني باعتباره صاحب رسالة.

وفي استطلاع للرأي حول موضوع سرعة الفصل في القضايا وتأخيرها سواء مع ذوي النزلاء، أو منتسبي الجهاز سجلتُ انطباعاً متبايناً من الطرفين خاصة من الطرف الثاني الذين قالوا بأن هناك تأخيراً للفصل في بعض القضايا التي ليس لأصحابها ضرّر على حياة المواطنين في الخارج، وهذا يساهم بشكل مباشر في زيادة الاكتظاظ بالمؤسسات.

مع احترامي لرأي منتسبي الجهاز باعتباره الجهة المخوَّلة بالمحافظة على النزلاء إلى حين قضاء محكوميتهم وهذه مهمة ليستْ باليسرة وتتطلب جهوداً وأناساً وطنيين وأهلاً لهذه المهمة الموكلة على عاتقهم .

ومع ذلك فأنا على ثقة أن قضاءنا نزيهاً، فالقاضي لا يصدر أحكامه جزافاً فهو يشتغل بكل مهنية وبما يمليه عليه ضميره المهني والأخلاقي حتى وإن تأخر الفصل في القضايا، فالحكم يكون نابعاً من إيمانه بهذه المهنة الشريفة التي شعارها إحقاق الحق.

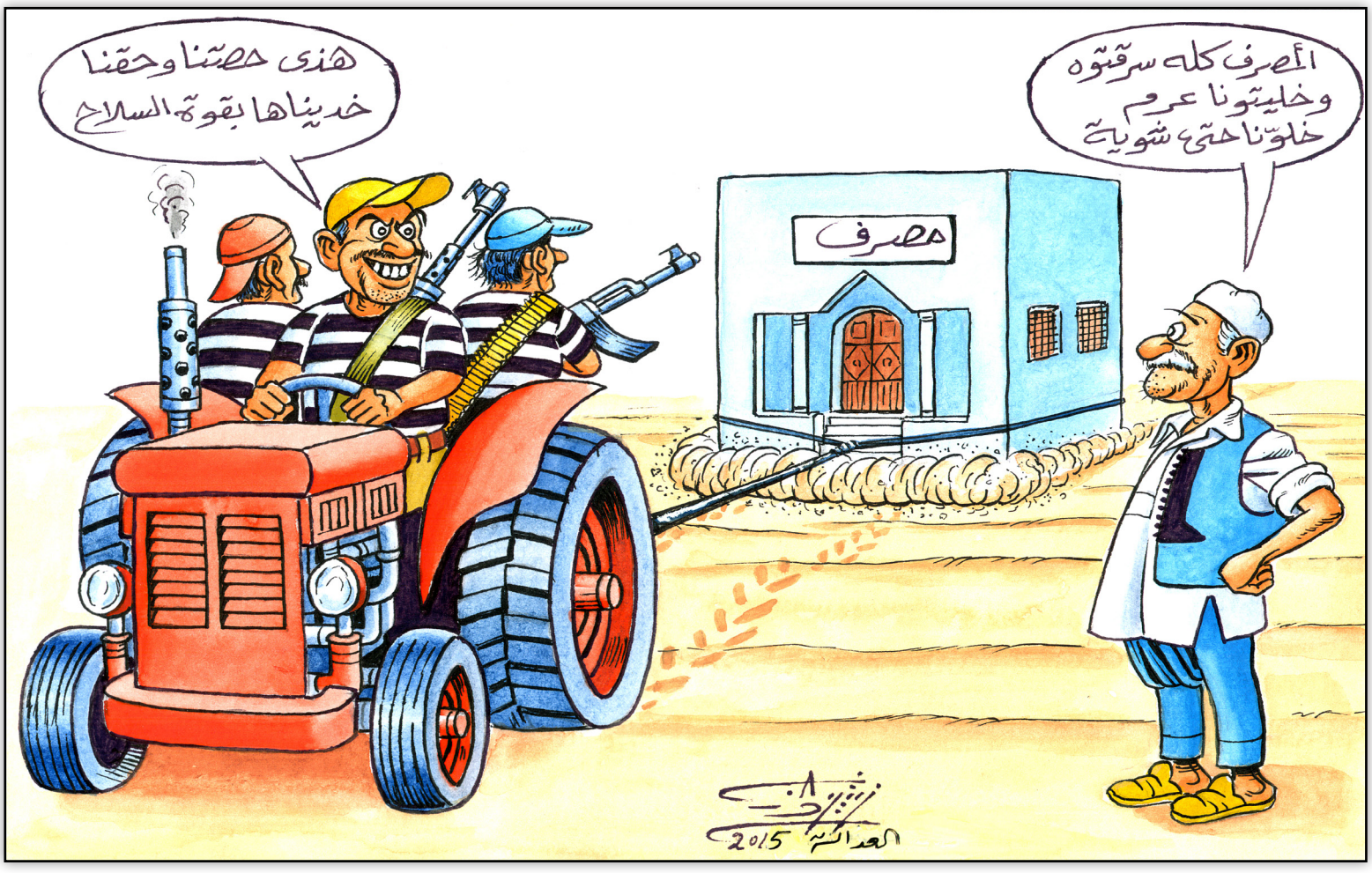

العدالة
صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

هاتف - 0214808432
بريد مصور - 0214808432

إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة

طبعت بمطبعة
شركة المتوسط للطباعة والنشر